Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط

[1]د.حسن الدامي بدر.

1. أستاذ مساعد – قسم الأقتصاد – كلية الأقتصاد – جامعة بنغازي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6801

Published: 27.07.2024

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى البحث تحليلا وقياسا في علاقة تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية خلال الفترة 1970-2016 بافتراض وجودها- باعتبارها أي ليبيا واحدة من البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع النفط، هذا وقد كشفت نتائج التحليل عن أن جانبي الموازنة العامة في ليبيا ورصيدها قد شهدت تطورا تبعا لتقلبات التي شهدتها أسعار النفط، وقد أكدت نتائج القياس مدعومة ببعض الاختبارات الإحصائية على فرضية الدراسة، وأفادت بسلبية هذه العلاقة خلال الأجل القصير وبإيجابيها خلال الأجل الطويل.

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة - أسعار النفط – ليبيا.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

The general budget in Libya and oil price fluctuations

[1]Dr. Hassan Al Dami Badr.

1. Assistant Professor- Department of Economics – Faculty of Economics – University of Benghazi.

Abstract

This study sought to analyze and measure the relationship between the dependence of the general budget in Libya on oil price fluctuations in its global markets during the period 1970-2016 - assuming its existence - since Libya is one of the countries whose economy depends primarily on the oil sector. The results of the analysis revealed that both sides of the general budget in Libya and its balance have witnessed development according to the fluctuations witnessed in oil prices. The results of the measurement supported by some statistical tests, confirmed the study's hypothesis and indicated that this relationship was negative in the short run and positive in the long run.

Keywords: public budget - oil prices -Libya

المقدمة:

فضلا عن كونها أداة للكشف عن وضع الدولة المالي، وأحد أدوات مؤسساتها السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة والمحافظة عليها من جهة أخرى، تعد الموازنة العامة في الوقت الحاضر بشقيها الإيرادات والنفقات العامة أحد أذرع السياسات الاقتصادية المستخدمة في معالجة التقلبات الاقتصادية ورفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وتزداد الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة في البلدان النامية نظراً لاتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة

(أبراهيم 2016)، وفي البلدان النفطية منها تفصح التجربة الاقتصادية عن نموذج نمو فريد من نوعه فيها، قائم من ناحية على النفقات العامة كمحرك أساسي لمعظم القطاعات الاقتصادية ومولداً رئيساً للوظائف والدخول، ومن ناحية أخرى على الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية كمصدر لتغطية الإيرادات العامة، ما زاحم مصادر الإيرادات الاخرى كالضرائب والرسوم وعوائد المؤسسات الاقتصادية العامة وأضعف من نسب مساهمتها في تمويل الموازنة العامة. (آل طعمة 2017)

هذا الواقع ولد إشكالية انكشاف الموازنات العامة للبلدان النفطية على الأسواق العالمية للنفط وأسعاره، وباعتبار أن أسوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، وأن التقلب المفاجئ في أسعار النفط وما يليه من ركود وتحسن في النشاط الاقتصادي أوضاع يستعصى على صناع السياسات الاقتصادية في هذه البلدان إدارتها بفاعلية، فإن التقلبات في أسعار النفط كثيرا ما تمارس تأثيرا على موازناتها العامة، وذلك نتاج أن جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة العامة يتأتى عن طريق الإيرادات النفطية، وأن نسبة كبيرة من النفقات العامة يتم تغطيتها من خلال هذه الإيرادات المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، وبهذا فإن مستويات إيراداتها ونفقاتها ورصيد موازناتها العامة بشكل عام تكون تابعة لما يطرأ على أسعار النفط من تقلبات(بلقة 2013)، وهو الأمر الذى يفضى في الغالب إلى ظروف تتسم بعدم الاستقرار واللايقين فيما يتعلق بوضع الموازنات العامة للبلدان النفطية، نتيجة عدم ضمان استمرار تدفق الإيرادات العامة بشكل منتظم، ما ينعكس سلبا على قدرة تلك الموازنات في بلوغ أهدافها التنموية المرسوم.(بلقة 2021).

ولما كانت مسألة الإلمام والمعرفة المسبقة بعلاقة التبعية هذه في البلدان النفطية من شأنها أن توفر رؤية لصناع قرارها الاقتصادي تسهم في تأسيس قاعدة موضوعية لبناء السياسات الاقتصادية بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لإدارة أوضاع موازناتها العامة بالشكل الذي يجنبها الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية وتحقيق أهداف التنمية، فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث من جانبها في هذه العلاقة في ليبيا -بافتراض وجودها- باعتبارها أي ليبيا واحدة من البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع النفط، إذ يشكل ناتجه قرابة 70% من الناتج المحلى الإجمالي، وتسهم صادراته وإيراداتها بنحو 95% و90%من إجمالي الصادرات وإيرادات الموازنة العامة على التوالي.(البنك الدولي 2020)

هذا وتستخدم الدراسة فضلا عن الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط، الأسلوب القياسي لاختبار فرضيتها من خلال بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطى الفترة (1970-2016)، باعتبارها فترة شهدت عدة طفرات وانهيارات في اسعار النفط.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، يراجع أولهما الأدبيات بالخصوص، ويتضمن ثانيهما تحليلا لتطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط، وخصص ثالثهما لاختبار تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط.

-مراجعة الأدبيات:

حظيت الدوريات العلمية بعدد كبير من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتحليل وقياس علاقة تبعية

الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية نذكر منها.

(بلقلة 2013) استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي لتحليل انعكاسات تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009) على الموازنات العامة للدول العربية، وقد كشفت نتائج التحليل عن أن الارتفاع الكبير للإيرادات النفطية قد نجم عنه زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مما ساهم أيضاً في تحسن أداء النشاط الاقتصادي، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية التي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي، وقد انعكست هذا التطورات بالإيجاب على أوضاع الموازنات العامة للدول العربية التي شهدت تطورا في رصيدها تبعا لتطورات التي شهدتها أسعار النفط، في حين أنه ومع الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل حاد، الأمر الذي نجم عنه تناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية تمثلت في زيادة الإنفاق العام مما نجم عنه تكبدها انخفاض كبير في فائض موازناتها العامة.

(Bash 2015) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التقلبات في أسعار النفط على الموازنة العامة الأردنية للفترة من 1995 إلى 2013. وتحقيقا لهذا الهدف استخدمت الدراسة نموذج قياسي من الانحدار الخطي، نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS أفادت بأن هناك تأثيرا معنويا إحصائيا لأسعار النفط الخام على عجز الموازنة

العامة الأردنية، حيث تؤدى الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة عجز الموازنة العامة الأردنية.

Eliding Rahman et al (2016) حاولت هذه الدراسة الكشف عن أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الرئيسية للموازنة العامة في دولة السودان وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR وبيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011، تبين بأن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل سلبي وملحوظ على الإيرادات العامة والنفقات الجارية وعجز الموازنة العامة.

(بلقاسمي 2017) قامت هذه الدراسة بتحليل مدى الارتباط بين أسعار النفط والنفقات العمومية فى الجزائر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2014) الدراسة خلصت إلى أن السياسة المالية المتمثلة في سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر في الألفية الجديدة هي سياسة مالية توسعية بحتة ناجمة عن زيادة العوائد المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما يعنى تبعية برامج النفقات العامة في الجزائر لتغير أسعار النفط، وإنها معرضه للانخفاض أو الزوال إذا ما تعرضت الجزائر لنقص في المداخيل من النفط.

(الدليمي 2018) اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي لتحليل العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط حلال الفترة (1990-2015) والموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، الدراسة توصلت إلى وجود علاقة توازنيه طويلة وقصيرة الأجل ووجود علاقة أثر معنوية إيجابية بين أسعار النفط وفائض وعجز الموازنة العامة في المملكة.

(Faraj 2019) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التقلبات في

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق، الدراسة غطت المدة (1990—2018)،واعتمدت على المنهج التحليلي والقياسي، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، منها أن الإيرادات النفطية تسهم بنسبة كبيرة في تمويل الإيرادات الحكومية، وأن هناك علاقة إيجابية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة، أي أن زيادة أسعار النفط تنعكس بصورة مباشرة على رصيد الموازنة العامة، كما أن هذا الرصيد يتأثر إيجابيا بالصادرات النفطية، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث اعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الموازنة العامة.

(سهام 2020) استهدفت هذه الدراسة تحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، خلصت الدراسة إلى أن رصيد الموازنة العامة في الأجل القصير يتأثر بالسنة الماضية والتي تسبقها بالنسبة لأسعار النفط، وأن لهذه الأخيرة في الأجل الطويل تأثير إيجابي معنوي على رصيد الموازنة العامة من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة عن طريق الإيرادات النفطية.

(Saud2020) هدف الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على العجز المالي وفائض الموازنة العامة في العراق للفترة 2004-2019، وباستخدام أسلوب سببية Cringer ونموذج ARDL تبين أن العلاقة السببية تتجه من أسعار النفط إلى الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة إيجابية بين أسعار النفط والنفقات العامة على المدى القصير، وعلاقة عكسية بين أسعار النفط والنفقات العامة

والعجز طويل الأجل أو الفائض، مما يعني أن الانخفاض في الإيرادات ليس شرطًا للعجز، بل هو السلوك التوسعي للسياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق العام إلى مستويات غير مسبوقة وعدم الانضباط المالي الذى يؤدي إلى ظهور عجز الموازنة العامة.

(بلقلة 2021) استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي لتحليل أثر تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017على عناصر الموازنة العامة في الجزائر، نتائج التحليل أفادت بأن انخفاض أسعار النفط قد أدى إلى تراجع كبير في حجم الإيرادات النفطية التي تشكل مواردا هاما لخزينة الدولة، وإن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية كان من الصعب خفضها بالشكل الأمثل بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات العامة، وذلك نتيجة لأن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التعديل في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط الأمر الذي أفضى إلى حالة من الانخفاض الكبير في رصيد الموازنة العامة للجزائر.

(العركوب والراشدي 2021) اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليل لتحليل اثر الصدمات النفطية المتكررة في أسعار النفط على الاوضاع المالية فوائض او عجوزات في الموازنات الحكومية للملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2019)، وقد تبين إن الصدمات النفطية السلبية خلال مدة الدراسة كان له اثر سلبي كبير على الاقتصاد السعودي، بسبب هيمنة الايرادات النفطية في رفد الموازنة الحكومية بالأموال المطلوبة من اجل تغطية النفقات العامة، مما ادى الى اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي في السعودية، من جانب آخر تبين أن الصدمات النفطية الايجابية التي حدثت خلال مدة الدراسة خاصة

بعد 2010 ساهمة في انتعاش اقتصاد السعودية، بسبب زيادة الايرادات النفطية الى مستويات قياسية، لكن الذي يؤخذ على الجهات المعنية انها لم تستثمر هذه الايرادات في استثمارات اقتصادية يكون لها مردودات مالية يمكن اللجوء اليها عندما تنخفض اسعار النفط

(Mohtashami & 2022)

Zarda كان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في آثار الصدمات النفطية (تراجع عائدات النفط بسبب تراجع صادراته وانخفاض أسعاره) على الإيرادات الضريبية لإيران خلال الفترة (1991- 2019)،الدراسة استخدمت المنهج القياسي وتحديد the Bayesian self -regression method (BVAR)، هذا وإن كانت النتائج قد كشف من جهة عن أن للصدمات النفطية تأثير إيجابي على الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، مما يشير إلى اتجاه الحكومة للاعتماد على الإيرادات الضريبية مع انخفاض عائدات النفط، فإنها من جهة أخرى قد كشفت عن ضعف هذا التأثير، مما يشير إلى ضعف أداء النظام الضريبي في إيران استجابة للصدمات النفطية، وإنه في حال بقاء الوضع كما هو عليه ولم تقم الحكومة بتوسيع وتعزيز قواعدها الضريبية فإن الإيرادات الضريبية والإيرادات الحكومية الأخرى ستنخفض وسيؤدي ذلك إلى عجز أكبر في الميزانية العامة للدولة الإيرانية.

تحليل تطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط:

إن المتتبع لحركة اسعار النفط في أسواقه العالمية يلاحظ أنه وبعد الاستقرار النسبي الذي عرفته خلال ستينيات القرن الماضي دخولها مع أوائل السبعينيات كما هو موضح بالجدول رقم (1) في حالة من التقلب وعدم الاستقرار، وإنها قد شهدت ثلاث طفرات رئيسية كان أولها عام 1974 حيث ارتفع سعر برميل النفط من

حوالي 3.1 دولار إلى 10.7 دولار، أما الثانية فكانت عام 1981 حيث قفز سعر البرميل إلى حوالي 32.5 دولار، والثالثة كانت عام 2008 حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر البرميل حاجز 95.0 دولار.

جدول رقم (1) تطور متوسط سعر برميل النفط بالدولار خلال الفترة (1970-2016)

1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970
28.6	**17.3**	**12.7**	**12.3**	**11.5**	**10.7**	**10.7**	**3.1**	**2.3**	**2.03**	**1.8**
1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981
20.0	**23.7**	**18.2**	**14.9**	**18.4**	**14.4**	**27.6**	**28.2**	**29.1**	**32.4**	**32.5**
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992
25.0	**24.4**	**28.5**	**17.9**	**12.7**	**19.0**	**20.6**	**17.0**	**15.8**	**16.9**	**19.3**
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
108.6	**111.6**	**111.2**	**79.5**	**61.6**	**97.2**	**72.3**	**65.1**	**54.5**	**38.2**	**28.8**
								2016	2015	2014
								43.7	**52.3**	**98.9**

متوسط سعر برميل النفظ بالدولار خلال الفترة (1970 – 2016)

* المصدر – مصرف ليبيا المركزي النشرة الأقتصادية السنوية، أعداد متنوعة

OPEC " Annual Statistical Bulletin".

وبالمقابل شهدت أسعار النفط أربع انهيارات كبرى، كان أولها عام 1986 حيث انهار سعر البرميل ليصل إلى 14.4 دولار، والثانية كانت عام 1998 حيث انخفض السعر ليصل إلى حدود 12.7 دولار للبرميل، وثالثها كان في عام 2009 حيث تراجع سعر البرميل ليصل إلى حوالي 61.6 دولار، وأخير الانهيار الذي بدأ منذ منتصف 2014، حيث أخذ سعر البرميل بالهبوط التدريجي ثم المتسارع ليصل إلى 98.9 دولار في عام 2014 ثم تهاوى إلى حوالي 44.0 دولا رعام 2016.

وبتفحص التطورات التي طرأت على جانبي الموازنة الإيرادات والنفقات العامة في ليبيا في ظل هذه التقلبات تبين ما يلي:

-خلال الطفرة الأولى والثانية ونمو الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو 14.4% و62.1 %، نمت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو 12.7% و57.5%، وقد صاحب ذلك نموا في النفقات العامة بمعدل قدر بنحو 10.7% و38.3% على التوالي.

-خلال الانهيار الأول والثاني وتراجع الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو -41.8% ،و- 23.9% تراجعت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو -26.8% و-9.1%، كما تراجعت النفقات العامة بمعدل قدر بنحو -9.1% و- 33.6% على التوالي.

-خلال الطفرة الثالثة ونمو الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو 32.4%، نمت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو 36.3%، كما نمت أيضا النفقات العامة بمعدل قدر بنحو 42.8%.

-خلال الانهيار الثالث والرابع وتراجع الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو -45.1% و-37.1%، تراجعت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو -42.6% و -18.2%، وقد صاحب ذلك تراجعا في النفقات العامة بمعدل قدر بنحو-19.1% و -16.7% على التوالي، وهكذا يكشف التحليل أعلاه عن أن جانبي الموازنة العامة في ليبيا قد شهدا تطورا تبعا للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في أسواقه العالمية، فبحدوث (طفرة / انهيار) في أسعار النفط (تنمو / تنكمش) الإيرادات والنفقات العامة، وإذا ما كان الأمر كذلك فإنه لمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على رصيد الموازنة العامة.

وبتفحص الجدول رقم (2) يتضح أن رصيد الموازنة العامة قد شهد عديد من حالات الفائض والعجز تزامنت في أغلب الأحيان مع الاتجاهات التي سلكتها أسعار النفط في أسواقه العالمية، فخلال عامي1970 -1971 سجل رصيد الموازنة العامة فائضا بلغ نحو **195.2** و**226.9** **مليون د.ل**، أي

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

ما يعادل 15% و14% من الناتج المحلى الإجمالي على التوالي.

غير أن هذا الفائض تحول إلى عجز خلال أغلب سنوات الفترة 1972-1978 بلغ متوسطه نحو 9% من الناتج المحلى الإجمالي، وذلك بالرغم من تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات، وسبب ذلك يرجع إلى تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوسع دورها الاجتماعي، ومن ثم نمو حجم الإنفاق العام بنوعيه - الرأسمالي والجاري- الذي ازداد تضخما سنة تلو الأخرى وبمعدلات تفوق في أغلب السنوات معدلات نمو الإيرادات العامة.

جدول رقم (2) تطور رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (1970-2016)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الرصيد	195.2	226.9	-9.4	-152.8	-163.9	-1027.8	-235.3	105.3	-583.3	155.9	1046.9
GDP%من	15.0	14.0	-6.0	-7.0	-4.0	-28.0	-5.0	2.0	-11.0	2.0	10.0
السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الرصيد	417.5	-709.9	-785.8	-1164.9	-893.4	-1344.7	-841.8	-598.8	-141.6	-310.6	52.2
GDPمن%	5.0	-8.0	-9.0	-15.0	-11.0	-19.0	-14.0	-10.0	-2.0	-4.0	6.0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الرصيد	1373.0	344.7	1423.5	108.4	2957.5	1533.0	1128.1	1584.7	440.4	1162.5	1166.2
GDPمن%	15.0	4.0	15.0	1.0	24.0	11.0	9.0	11.0	2.0	6.0	1.0
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد	942.8	7747.2	17600.3	27683.5	22483.3	28625.7	6107.8	7004.3	-6553.2	16189.8	-10519.9
GDPمن%	3.0	16.0	3.0	3.0	2.0	3.0	10.0	8.0	-17.0	16.0	-16.0

السنة	2014	2015	2016
الرصيد	-22000.0	-19171.5	-20326.1
GDPمن%	-71.0	-28.0	-29.0

*حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي 2010، ومنشورات مصرف ليبيا المركزي، أعداد متنوعة.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المصدر: -محمد يونس (2001)، المحددات الرئيسية للطاقة الضريبية في ليبيا،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي.

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 200 .
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد متنوعة.

مع الطفرة الهائلة التي شهدتها أسعار النفط عام 1981 وما رافقها من زيادة في الإيرادات النفطية وبالتالي العامة سجل رصيد الموازنة العامة فائضا بلغ نحو 417.5 مليون د.ل أي ما يعادل نحو 5% من الناتج المحلى الإجمالي، ومع تراجع أسعار النفط ثم انهيارها عام 1986 عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل عجزا بلغ نحو-1344.7 أي ما يعادل 19.0% من الناتج المحلى الإجمالي.

هذا وعلى الرغم من التخفيض الحاد الذي طال الإنفاق الرأسمالي بسبب سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة لتقليص العجز الموازنى، إلا أنه وبسبب صعوبة تقليص الإنفاق الجاري لحساسية بنوده الشديدة تجاه أي تخفيض يطرأ عليها، فقد استمر هذا العجز مع استمر اسعار النفط عند مستويات منخفضة ليشكل في المتوسط نحو 8.0% من الناتج المحلى الإجمالي حتى بداية التسعينيات.

بتحسن اسعار النفط خلال سنوات الفترة 1991- 1996 وتبنى الحكومة جملة من الإصلاحات هدفت إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص حقق رصيد الموازنة العامة فائض بلغ أقصاه 2957.5 مليون د.ل عام 1996 أي ما يعادل 24% من الناتج المحلى الإجمالي، لينخفض إلى نحو 1128.1مليون د.ل مع تدهور اسعار النفط عام 1998، ليستمر هذا الفائض خلال سنوات الفترة 1999-2007 محققا في المتوسط ما يعال 6.0% من الناتج المحلى الإجمالي، ثم يزداد مع عودة أسعار النفط للارتفاع بشكل مضطرد ليصل

إلى 28625.7 مليون د.ل عام 2008 أي ما يعادل نحو 3 % من الناتج المحلى الإجمالي، غير أن هذا الفائض سرعان ما تراجع إلى نحو 6107.8 مليون د.ل وإلى نحو 8,0% من الناتج المحلى الإجمالي مع تراجع أسعار النفط عام 2009.

خلال سنوات الفترة 2011-2013، وبالرغم من ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات قياسية، الا أنه وبسبب توتر الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد وما نجم عن ذلك من تراجع حاد في حجم انتاج النفط وصادراته وإيراداتها عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل عجزا بلغ متوسطه نحو 16.0% من الناتج المحلى الإجمالي، ليتفاقم هذا العجز ويسجل مستويات عالية تراوحت ما بين 29.0% و72.0%، وبمتوسط بلغ نحو 47.0% من الناتج المحلى الإجمالي مع عودة اسعار النفط للهبوط خلال سنوات الفترة 2014 - 2016.

-اختبار تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط:

تدعم نتائج أسلوب التحليل الوصفي أعلاه فرضية الدراسة بتبعية الموازنة العامة في ليبيا ورصيدها لتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية، الا أن هذه النتائج تبقى في حاجة إلى تأكيد أو نفي من خلال أخضاعها لطرق الأسلوب القياسي واختباراته الأكثر دقة ومصداقية، كاختبار الاستقرار، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

وتحققا لذلك وكخطوة أولى فقد تم وفقا لهذا الأسلوب واستنادا إلى الأدبيات ومدى توافر الإحصائيات بالخصوص بناء نموذج قياسي يتضمن رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، وسعر النفط كمتغير تفسيري، إضافة إلى متغيرات أخرى كسعر الصرف، ورصيد الميزان التجاري، ,وذلك لما

لهذين المتغيرين من مساهمة فعالة في تحديد الكتلة النقدية التي تحقن بها الموازنة العامة، حيث قيمة منخفضه للدينار مقابل الدولار تسهم في وفرة في الإيرادات العامة في ظل استقرار حجم الإنفاق عند مستوى معين، ما يعنى التوجه نحو تحقيق توازن موازنى والعكس صحيح، في حين أن قصر الإيرادات من الصادرات عن تغطية الواردات يعنى عدم توافر ما يكفى من النقد الأجنبي لصرفه لدى المصرف المركزي، وتأمين الاحتياجات المالية بالدينار لتغطية النفقات العامة، وهو ما يعرف في نظرية الاقتصاد الكلى بفرضية العجز المزدوج أو العجز التوأم Twin deficit.

وعلى ذلك فقد صاغت الدراسة نموذجها في شكل انحدار خطى متعدد على النحو أدناه.

$$a_1 PO_{t+} a_2 PC_{t+} + SB_t = a_0 \; a_3 ST_{t+} E_t$$

حيث:

SB رصيد الموازنة العامة بالدولار .

PO سعر النفط بالدولار .

PC سعر صرف الدينار مقابل الدولار .

ST رصيد الميزان التجاري بالدولار .

E حد الخطأ العشوائي .

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

تعتبر السلاسل الزمنية غير المستقرة لمتغيرات النموذج دوما مشكلة في التحليل الاقتصادي القياسي، حيث يعطى استخدامها انحدار وهمى أو زائف Spurious regressions للانحدار تحت التقدير، وذلك بسبب أن التغير في هذه المتغيرات قد يكون راجعا إلى متغير أخر هو الزمن يؤثر فيهما جميعا ويجعل تغيراتها مصاحبة، بمعنى أن العلاقة بينهم علاقة اقتران وليس علاقة سببية (عبدالرازق والجبوري 2012) وعلى ذلك يجب قبل أجراء الانحدار اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة

تكامل كل متغير على حدة، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة Stationary Time Series إذا كانت خالية من تأثير الاتجاه العام والتغيرات الموسمية، ولها وسط حسابي ثابت وتباين وتغاير مشترك ثابتين (الطاهر والأسود 2018)، ومن الأساليب الحديثة في تحديد استقراريه السلاسل الزمنية اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests كاختبار Augment Dickey Fuller (ADF)، هذا ومن الممكن تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة في مستوياتها الأصلية I(0) للمتغيرات قيد الاختبار إلى سلاسل مستقرة من خلال استخدام الفروق المتكررة وعددها (d) ويقال في هذه الحالة أنها متكاملة Integrated من الدرجة I(d)(عبد الزهرة وشومان2013)، وبتطبيق اختبار (ADF) تبين كما هو مبين بالجدول رقم (3)، بأن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الاختبار تستقر عند الفرق الأول، حيث قيمة (t) المحسوبة المطلقة أكبر من نظيرتها الجدولية (t^*)عند مستوى معنوية (5%)، وباحتمال حرج مقابل Prop أقل من (5%) وهى بذلك تعد متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

جدول رقم (3) نتائج اختبار (ADF)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	قيمة اختبار (t)	Prop	قيمة اختبار (t)	Prop
SB	**-0.225390**	**0.9904**	**-8.800833**	**0.0000**
PO	**-1.862602**	**0.6575**	**-5.962143**	**0.0001**
PC	**-1.694503**	**0.7421**	**-5.283773**	**0.0004**
ST	**-3.178112**	**0.1015**	**-9.119714**	**0.0000**
(t^*) Critical value (5%) =-3.515523				

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

على الرغم من أن أحد حلول عدم استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج هو استخدام الفروق المتكررة، الا أن أجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق قد يؤدى إلى فقدان كل المعلومات عن سلوك هذه المتغيرات في الأجل الطويل، وفى هذا الإطار تشير النظرية الإحصائية إلى إمكانية الحصول على علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات الغير مستقرة ولا يكون الانحدار بينهما زائفاً إذا ما كانت هذه المتغيرات تربط بينها علاقة تكامل مشترك **Co-integrating**

ومن الطرق الحديثة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين أو أكثر في حال ما إذا كان حجم العينة صغيرا والسلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة طريقة **Johansen & Juselius**،ووفقا لهذه الطريقة يوجد اختبارين بالإمكان استخدام احدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، هما اختبار الإمكانية العظمى **Maximal Eigen Value Test**، واختبار الأثر **The trace test** (**Johansen & Juselius1990**)، ولأجراء هذه الاختبارات ينبغي أولا تحديد فترة الإبطاء المناسبة للنموذج وفق معايير مثل:

AIC: Akaike information criterion-

SC: Schwarz information criterion

وقد أفادت نتائجها الموضحة بالجدول رقم (4) بأن فترة الإبطاء المناسبة لاستخدامها في نموذج دراستنا هي (**lag=3**) .

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

جدول رقم (4) نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء

Lag	LR	FPE	AIC	SC
0	N	8.42e+40	105.5857	105.6459
1	207.1989	8.62e+38	101.0002	101.3009
2	28.67183	8.02e+38	100.9083	100.4496
3	36.60721°	5.35e+38°	100.4547°	100.2366°
* Indicates lag order selected by the criterion				

وبتطبيق The trace test تبين كما هو موضح بالجدول رقم (5) وجود متجهين للتكامل المشترك ما يعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (5) نتائج The trace test

Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prop
None *	0.590340	69.18928	47.85613	**0.0000**
At most 1	0.377221	30.81496	29.81496	**0.0381**
At most 2	0.208479	10.45163	15.49471	**0.2476**
At most 3	0.009220	0.398285	3.841485	**0.5380**

نموذج تصحيح الخطأ:

على الرغم من أن نتائج The trace testقد أفادت بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج محل الاختبار، إلا أنها لم تفصح عن اتجاه وطبيعة هذه العلاقة، وهو ما يكمن الوقوف عليه بتقدير معادلة التكامل المشترك بينها، ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطاء(VECM) ، الذي تأخذ صيغته بعين الاعتبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة الديناميكية قصيرة الأجل، النموذج يقوم على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتحدد ظلها القيمة التوازنية

للمتغير التابع في إطار المتغيرات المفسرة له، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، فإنه من النادر تحققها، ومن ثم يأخذ المتغير التابع قيماً مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عن كل فترة زمنية خطأ التوازن Equilibrium error ، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل (العبدلى2007)، ويمكن توضيح صيغة هذا النموذج بافتراض وجود متغيرين هما رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، وأسعار النفط كمتغير تفسيري، وقدرنا العلاقة بينهم على النحو التالي (عبد القادر 2005). وبالتالي فإن:

$$\mathbf{SB_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 PO_t + E_t}$$

$$\mathbf{E_t = ECT_{t-1} = SB_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 PO_t}$$

وتعرف هذه المعادلة بحد تصحيح الخطأ، وبعد إضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية، حيث أن المتغير يتأثر بقيمه السابقة.

وبقيم المتغير الآخر، بالتالي تصبح معادلتي نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta SB_t = a_0 + \sum_{i=1}^{m} a_i \Delta SB_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} a_j \Delta PO_{t-j} + \theta_1 (ECM_{t-1})$$

$$\Delta PO_t = B_0 + \sum_{i=1}^{m} B_i \Delta PO_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} B_j \Delta SB_{t-j} + \theta_2 (ECM_{t-1})$$

حيث:

m ,n ، عدد الفجوات الزمنية ،i ,j رقم الفجوة.

Δ الفروق.

$\sum_{t-1}^{m.n} a, B, \Delta SB_{t-i}, \Delta PO_{t-j}$ التغير قصير الأجل.

$\theta(SB_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 PO_t)$. التغير طويل الأجل

θ تمثل معلمة حد تصحيح الخطأ **ECM** أو معامل سرعة

التعديل **Speed of Adjustment**وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل، والجدول رقم (6) يبين نتائج تقدير نموذج **vecm**) (باستخدام طريقة المربعات الصغرى **(OLS)** ومنه يتضح :

-إن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك جاءت لتؤكد نتائج أسلوب التحليل الوصفي أعلاه وبالتالي فرضية الدراسة، بوجود علاقة تبعية إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بين أسعار النفط والموازنة العامة في ليبيا خلال الاجل الطويل، بموجبها تؤدى (الزيادة/الانخفاض) في أسعار النفط بمقدار 1% إلى (زيادة/انخفاض) رصيد الموازنة العامة بمقدار 6.62 **.%**

كما تبين نتائج التقدير بأن لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الأجل الطويل تأثيراً إيجابياً على رصيد الموازنة العامة عند مستوى 5%، بموجبة (يزداد/ينخفض) رصيد الموازنة العام بمقدار 2.93 **%**

مع (زيادة/انخفاض) سعر صرف الدولار بمقدار 1%، ما يشير إلى أن (انخفاض/ارتفاع) قيمة الدينار مقابل الدولار يعمل على (تضخيم/تقليل) حجم الإيرادات النفطية مقومة بالدينار، وبالتالي حجم الإيرادات العامة ما ينعكس (إيجابا/سلبا) على رصيد الموازنة العامة،هذا وعلى الرغم من أهمية هذا المتغير من الناحية الاقتصادية، فإنه لم يكن كذلك من الناحية الإحصائية.

كما تبين نتائج التقدير أن رصيد الميزان التجاري له تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا خلال الأجل الطويل على

رصيد الموازنة العامة عند مستوى 5%، بموجبة يميل رصيد الموازنة العامة إلى (الزيادة/الانخفاض) بمقدار 4.48% مع (انخفاض/زيادة) رصيد الميزان التجاري بمقدار 1%، ما يشير إلى عدم تحقق فرضية العجز التوأم بين نوعي الرصيد، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن (ارتفاع/انخفاض) سعر الصرف يعمل على (ارتفاع/انخفاض) قيمة الواردات وبالتالي (ارتفاع/انخفاض) حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، ما ينعكس (سلبا/إيجابا) على رصيد الميزان التجاري من ناحية، و(إيجابا/سلبا) على رصيد الموازنة العامة من ناحية أخرى.

الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

معادلة التكامل المشترك			
$SB = -1.54 + 6.62\ _{(2.9)}PO + 2.93\ _{(1.7)}PC - 4.48\ _{(-5.7)}ST$			
العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل			
ΔSB_t			
	Coefficient	t-Statistic	Prob
C	1.996	0.37	0.72
$\Delta SB(-1)$	-0.661	-4.43	0.00
$\Delta SB(-2)$	-0.322	-2.08	0.04
$\Delta SB(-3)$	0.661	0.37	0.71
$\Delta PO(-1)$	-0.764	-1.23	0.22
$\Delta PO(-2)$	-0.664	-1.14	0.27
$\Delta PO(-3)$	-4.443	-7.44	0.00
$\Delta PC(-1)$	9.881	1.85	0.07
$\Delta PC(-2)$	7.854	1.48	0.15
$\Delta PC(-3)$	2.715	0.46	0.65
$\Delta ST(-1)$	-0.188	-1.48	0.15
$\Delta ST(-2)$	-0.000	-0.01	0.99
$\Delta ST(-3)$	-0.431	-0.40	0.69

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

R^2=073 F-statistic=9.76 Prob (F-statistic) = 0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic= 0.20 Prob=0.82

Obs*R-squared=0.61 Prob= 0.74

Heteroskedasticity Test: Harvey

$F - statistic = 0.38$ Prob. F $= 0.98$

Obs*R-squared = 8.11 Prob. Chi-Square 0.95

Histogram – Normality Test

JarQue – Bera 0.38 Prob $= 0.98$

Roots characteristic polynomial ≤ 1.

-أما بخصوص العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل، فنتائج التقدير تفيد بتأثر رصيد الموازنة العامة خلال الأجل القصير سلبا بتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية، غير أن هذا الأثر السلبي لسعر النفط لم تكن له أهمية إحصائية تذكر لا في السنة الماضية ولا التي تسبقها، ولعل ذلك يرجع إلى هامش الأمان المالي أو الاحتياطيات المالية الوقائية التي تمتلكها ليبيا والتي تسمح لها بتجنب أو احتواء أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال السنتين السابقتين، أما خلال السنة التي تسبقهما فيمكن تفسير الأهمية الإحصائية لهذ الأثر السلبى، بالأثر السلبي (الإيجابي) لارتفاع (انخفاض) أسعار النفط على الطلب عليه من قبل الشركاء التجاريين وبالتالي على الإيرادات النفطية والعامة، كم تفيد نتائج التقدير بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة خلال الأجل القصير .

-إن قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM جاءت كما هي متوقع سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ، وهي تعنى أن أي تغير قصير الأجل في أحد متغيرات النموذج التفسيرية يؤثر في النموذج ويدفعه تلقائيا عبر الزمن لبلوغ

التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل تبلغ نحو (12%) تقريبا. وتدعم هذه النتيجة نتائج The trace tees بوجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

-إن النتائج التي تم التوصل إليها يمكن قبولها إحصائيا وفقا الاختبارات التشخصية المرفقة بنفس الجدول، فالنموذج ككل بحسب اختبار (F) ذو دلالة إحصائية، فقيمة الاحتمال الحرج المرافق (Prop)للاختبار أقل من (5%)، كما أنه وبحسب قيمة معامل الارتباط (R^2)فإن للنموذج قدرة تفسيرية مرتفعة، حيث تفسر متغيراته التفسيرية ما نسبته (73%) من التغيرات التي تحدث في متغيره التابع، كما أن النموذج لا يعانى بحسب: Breusch-Godfre Seria Correlation LM Test

-من مشكلة الارتباط الذاتي، كم أنه وبحسب HeteroskedasticityTest:Harvey لا يعانى من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي،وأن بواقيه بحسب: Heteroskedasticity Test: Harvey موزعة توزيعا طبيعيا حول وسطها الحسابي، حيث كانت قيم الاحتمال الحرج (Prop) للاختبارات الثلاثة أكبر من (5%)، كما أنه وبحسب Roots of characteristic polynomial فإن النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرارية، حيث أن جمع معاملات جذر الوحدة هي أصغر أو مساوية للواحد صحيح.

الخاتمة:

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في البحث في علاقة تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية خلال الفترة 1970- 2016 بافتراض وجودها، وقد تبين ثم تأكد صحة فرضية الدراسة، ومرد ذلك يرجع إلى ارتباط مستوى

النفقات العامة بحجم الإيرادات العامة التي تتجسد في جزء مهم منها من الإيرادات النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، ونظرا لما لهذه التبعية من انعكاسات سلبية على قدرة تلك الموازنة في بلوغ أهدافها التنموية المرسوم، فإن الأمر يحتم على واضعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار في ليبيا ضرورة تبنى سياسات اقتصادية تعزز من مناعة الموازنة العامة وصلابتها تجاه الأثر غير المرغوب فيه لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية، وقبل هذا تجاه أثر نضوب النفط أصلا، وبالخصوص تؤكد الدراسة على ما يلى:

-ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة قطاع النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة، وذلك من خلال تفعيل القطاع الصناعي وإعطاء أهبة كبرى للقطاع الزراعي، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار لتفعيل دور القطاع الخاص المحلى والأجنبي في النشاط الاقتصادي.

-ضرورة القيام بإصلاحات جبائية جدية وشاملة تهدف في المقام الأول إلى الرفع من الوزن النسبي للإيرادات غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة، وفى المقام الثاني تحقيق العدالة في فرض الضرائب، ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب العمل على تبسيط النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وإضفاء مزيد من التصاعدية عليه ومزيد من الملائمة والعدالة على الإدارة الضريبية.

-ضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير ترشيد المخصصات الانفاقية وصرفها حسب الأولوية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة العامة من ناحية، وضمان استدامة الإيرادات من ناحية أخرى وذلك من خلال إحكام الرقابة على المال العام، والإدارة الكفؤة للاستثمارات العامة.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية:

-إبراهيم بالقلة (2021)، أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،(17)25، ص 283-300.

-إبراهيم بالقلة(2013)، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2008)، مجلة الباحث، (20)، ص 9-18.

-البنك الدولي (2020)، مراجعة القطاع المالي في ليبيا.

-الدليمي على أحمد (2018)، أثر التغيرات في أسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1990 - 2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، (10).21، ص 1-22.

-الطاهر السعيدي والأسود حافظ (2018)، مقارنة بعض اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب المحاكاة، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، 7(2)، ص ص 23- 31.

-حيدر ال طعمة (2017)، الموازنة العامة والنمو في الاقتصاديات النفطية مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. http://fcdrs.com/economical/752

-سمية بلقاسمي (2018)، أثر تقلبات أسعار النفط في أسواقه العامية على الأنفاق العمومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2014).

-مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، ص 368-382.

-شباب سهام (2020)، قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الريادة

لاقتصاديات الأعمال، (2)2، ص 432-451.

-عبد الرازق، كنعان والجبوري، انسام (2012)، دراسة مقارنة في طرق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، (33)، ص ص 151-172.

عبد القادر محمد عبد القادر (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، الدار الجامعية.

-عابد العبدلي (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، (32)، ص ص 16-56 .

-على عبد الزهرة وعبد اللطيف شومان (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونموذج توزيع الإبطاء، المجلة الاقتصادية، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، 9(34)، ص ص 174-210.

-قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.

-محمد أبراهيم (2016)، الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (49).

-محمد يونس (2001)، المحددات الرئيسية للطاقة الضريبية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

-مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد متنوعة.

-هاشم العركوب وعدي الراشدي(2021)، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة **1990**-2019،

مجلة الريادة للمال والأعمال 2(3)، ص 188-198.

2.المراجع الاجنبية:

-Bash,.M..H..(2015). Impact of flux auctions in crude oil prices.on.the.Jordanian.public budget.for.the.period.of.1985-3013,.European.Scientific Journal,11(19),.pp..214-227.Eliding.Rahman.(2016),Noel. Pedrera,.Kian.Tan,.«Impact.of.oil. price.shocks.on.Sudan's.government.budget»,.International.Journal .of.Energy.Economics.and.Policy,. Vol.6..Issue,.Mersin.TURKEY..

Johansen,.S,&.K,.Juselius. (1990),.Maximum.Likelihood.Estimation.and.Inference.on.Co.integration...with.Application.to.the.Demand.for.Money,.Oxford.Bulletin.of.Economic.and.Statistics,.5.(2) ,pp..169-210.